الفهارس الموضوعية
لمجموعات الأحكام لدوائر
المحاكم الشرعية والمدنية
٢٠١٨- ٢٠١٩ م

الفهرس الموضوعي
لدائرة الهيئة العامة لتوحيد المبادئ
ودائرة المحكمة الشرعية والعضل

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
أولاً- دائرة الهيئة العامة لتوحيد المباديء **التأمين(نظام خاص)** - لئن كانت القاعدة العامة وفقا لما نصت عليه المادة (١٨٥) من قانون المعاملات المدنية، أن دعوى التعويض الناشئة عن الفعل الضار تتقادم بمضي خمس سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه، وتتقادم في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار، وكانت المادة (٧٣٥) من ذات القانون قد نصت على أن: " التأمين تنظم أحكامه القوانين الخاصة ". **تقادم (دعوى – مسؤولية - تأمين - المادة١٦)** - إن نص المادة ١٦/أ من قانون تأمين المركبات المشار إليه تضمن حكما خاصا ، صريحا وجليا في معناه، قاطعا في الدلالة على المراد منه، وهو عدم سماع الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون تأمين المركبات بعد انقضاء سنتين من تاريخ حدوث الواقعة التي رفعت بشأنها الدعوى، فلا يستقيم القول بعدم انطباق حكم المادة (١٦) المشار إليها على الدعوى المباشرة، هذا فضلا عن أن القانون ساوى في الحكم بين الدعويين المباشرة وتلك الناشئة عن عقد التأمين. ومفاد هذا ومقتضاه أن القاعدة العامة هي عدم سماع كافة الدعاوى المذكورة بالتقادم الثنائي، أي تلك التي ترفع من المضرور أو المؤمن على حد سواء.		
الطعن رقم ١٠٧٦/ ٢٠١٥م–جلسة ٧/ ٦/ ٢٠١٧م	١	٣

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(أ) إثبات إثبات(شهادة) إثبات (شهادة -علة – قبول) وجود علاقة مصاهرة ومنفعة في النزاع بين الشاهد والمشهود له من علل الشهادة ويترتب عليه عدم قبول الشهادة. (الطعون أرقام ٣٥و٣٦و٣٧/ ٢٠١٨- جلسة ٦/ ١/ ٢٠١٩م) إثبات (صورية– يمين حاسمة) توجيه اليمين الحاسمة لإثبات الصورية سائغ شرعًا بشرط عجز المدعي عن تقديم البينة (الطعن ١٣٣/ ٢٠١٨- جلسة ٦/ ١/ ٢٠١٩م). ثانياً- اختصاص اختصاص (مسائل الأحوال الشخصية – قيمة – قانون الإجراءات المدنية والتجارية – قانون المحاماة) - جميع مسائل الأحوال الشخصية من اختصاص الدائرة الشرعية دون تحديد لقيمة الدعوى، وبالتالي عدم انطباق المادة (٣٦) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية والمادة (٣١) من قانون المحاماة على تلك المسائل. (الطعن رقم ١٠٢/ ٢٠١٨- جلسة ١٣/ ١/ م٢٠١٩)	١٦ ١٤ ١٧	٧٢ ٦٤ ٧٧

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(ح) حضانة ـ حكم ـ حضور أولاً ـ حضانة حضانة (سكوت – سقوط) - سكوت مستحق الحضانة عن المطالبة بها مدة تتجاوز السنة لا يسقط حقه في طلب الحضانة متى ما جدَّ سبب سائغ.		
(الطعن رقم ١١٣ /٢٠١٨- جلسة ٢١ /١٠ /٢٠١٨م) حضانة (أمانة) - إقرار الزوجة بالخيانة الزوجية يجعلها غير أمينة على حضانة الأولاد، وغير مستحقة للحضانة. - إذا رضي الزوج بالمرأة وهي غير أمينة فإن الشرع الشريف لا يرضاها للابن حاضنة إن صح أنها غير أمينة.	٩	٤٢
(الطعن رقم٩١ /٢٠١٨- جلسة ٢٨ /١٠ /٢٠١٨م) حضانة (مصلحة – سن المحضون) - تقرير مصلحة المحضون يدخل في سلطة محكمة ولو بلغ المحضون السن الذي تنتهي به الحضانة؛ لأن الغرض من الحضانة تحقيق مصلحة الصغير.	١٠	٤٥
(الطعن رقم ١٤٧ /٢٠١٨- جلسة ٤ /١١ /٢٠١٨م) حضانة (بعد المسافة بين المحضون وولي أمره – إسقاط) - تباعد الأميال بين المحضون وولي أمره بسبب انتقال الأم	١١	٥١

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
الحاضنة إلى منطقة أخرى لا يصلح ذلك لأن يكون سببًا لإسقاط الحضانة من الأم طالما كان داخل الدولة.		
(الطعن١٦٣ /٢٠١٨- جلسة ١٦ /١٢ /٢٠١٨م)	١٢	٥٥
حضانة (زواج – إسقاط)		
- زواج الأم برجل أجنبي ليس مبررًا كافيًا لإسقاط حق الحضانة عنها.		
(الطعن رقم ٣٢٩ /٢٠١٨- جلسة ٥ /٥ /٢٠١٩م)	٢٤	١١٤
حضانة (جواز سفر – شهادة ميلاد – ولاية)		
- يعد جواز السفر من مقتضيات الولاية التي تستلزم مصلحة المحضون ورعايته ولا يغني عنه شهادة الميلاد. ويترتب عليه وجوب استخراج الولي جواز سفر لابنه المحضون.		
(الطعن رقم ٢٢٦ /٢٠١٨- جلسة ١٠ /٣ /٢٠١٩م)	١٩	٨٥
ثانياً- حكم (هيئة – مرافعة – نطق – توقيع – مسودة)		
- لا يشترط للهيئة التي سمعت المرافعة وحجزت الدعوى للحكم أن تنطق بالحكم إن وجد مانع مقبول لم تتمكن معه من النطق بحكمها كلها أو بعضها، بشرط توقيع المسودة من رئيس وأعضاء الهيئة التي استمعت للمرافعة وحجزت الدعوى للحكم وبيان ذلك في نسخة الحكم.		
(الطعن ٩ /٢٠١٨- جلسة ٧ /١٠ /٢٠١٨م)	٣	٢٢

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
حكم (تنفيذ – تظلم – طعن) - الحكم الذي يصدره قاضي التنفيذ في التظلم من قرار إغلاق ملف التنفيذ لاستحالته يعد حكمًا قضائيًا بالمعنى الفني الدقيق وليس مجرد أمر ولائي، ويكون هذا الحكم قابلًا للطعن فيه وفقًا للقواعد العامة للطعن في الأحكام.		
(الطعن رقم ١٢ /٢٠١٨ جلسة ١٠ /٢/ ٢٠١٩م)	١٨	٨٠
حكم (حجية – منطوق – خطأ مادي – بطلان) - الحجية تكون لمنطوق الحكم وحده؛ وعليه فإن الخطأ المادي الوارد في حيثيات الحكم لا يؤدي إلى البطلان ولا يؤثر فيه.		
(الطعن رقم ٢٤٠ /٢٠١٨- جلسة ٣١ /٣/ ٢٠١٩م)	٢٠	٩٠
خ		
خلع		
خلع (عوض – بطلان) - لا يصح أن يكون عوض الخلع إسقاط نفقة الأولاد، ومخالفة ذلك يبطل الشرط.		
(الطعن رقم ٥٢ /٢٠١٨- جلسة ٧ /١٠ /٢٠١٨م)	٥	٢٩
(د)		
دعوى		
دعوى (وقائع – أدلة – تقدير - نقض)		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
- تحصيل الوقائع في الدعوى وتقدير الدليل فيها من إطلاقات محكمة ، بشرط عدم مخالفة الواقع وتقدير الأدلة تقديرًا سليمًا والرد على طلبات الخصوم ودفاعهم. ومخالفة ذلك ينقض الحكم.		
(الطعن رقم ٢٩ /٢٠١٨- جلسة ٧ /١٠ /٢٠١٨م)	٤	٢٥
دعوى (طعن – نظام عام – ميعاد)		
- يجوز إثارة الطعن المتعلق بالنظام العام أمام المحكمة العليا ولو بعد فوات ميعاد الطعن.		
- لا يجوز إثارة نزاع أمام المحكمة العليا لم تتم إثارته أمام محكمة .		
(الطعن رقم ٣٠٥ /٢٠١٨- جلسة ٢٨ /٤ /٢٠١٩م)	٢٢	١٠٣
دعوى تطليق (سبق الفصل)		
- لا تخضع دعاوى التطليق لقاعدة سبق الفصل لأنها من الدعاوى المتجددة بتجدد الضرر؛ فعند وقوعه لا يمنع من قيام دعوى جديدة وإثباته إذا ما وقع الضرر مرة أخرى.		
(الطعن رقم ٣ /٢٠١٨- جلسة ٢١ /١٠ /٢٠١٨م)	٨	٣٩
(ص)		
أولاً- صلح		
صلح (شروط – انعقاد)		
- يشترط في الصلح أن يكون منجزًا وحاسمًا للنزاع، ومذيلا بتوقيع الأطراف، ومخالفة ذلك يؤدي إلى عدم انعقاد الصلح وإلزامه.		
(الطعن رقم ٥٥ /٢٠١٨- جلسة ١٤ /١٠ /٢٠١٨م)	٧	٣٥

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
ثانياً- صفة		
صفة (أوقاف مساجد)		
- تنعقد الصفة في دعاوى أوقاف المساجد لكل مسلم؛ لأن عمارة المساجد مصلحة عامة ومشروعة يقرها القانون.		
(الطعن رقم ٣٠٣/ ٢٠١٨- جلسة ٢٨/ ٤/ ٢٠١٩م)	٢٣	١٠٦
حكم (صحة - إغفال – اسم)		
- الحكم يكون صحيحًا ولو أغفل ذكر الخصم إذا كان ذلك الحكم قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي وكان هذا الأخير قد بيّن في أسبابه اسم الخصم مما يؤدي إلى عدم التشكيك في شخصه.		
(الطعن رقم ٣٠٣/ ٢٠١٨- جلسة ٢٨/ ٤/ ٢٠١٩م)	٢٣	١٠٦
(ع)		
عضل		
عضل (تخلف – ثبوت)		
- يعد تخلف ولي المرأة عن الحضور في دعوى العضل بعد ثبوت إعلانه وانعدام السبب المانع يثبت به العضل.		
(الدعوى رقم ١٠١ / ٢٠١٨- جلسة ٢١/ ١٠/ ٢٠١٨م)	٢٥	١١٧
عضل (ثبوت)		
- يعد عدم إبداء ولي المرأة مانعًا شرعيًا من التزويج يثبت به العضل.		
(الدعوى رقم ٩٩/ ٢٠١٨- جلسة / ١١/ ٢٠١٨م)	٢٦	١١٩

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(ز) زيار زيارة (مدة – مصلحة المحضون) - إن تحديد مدة الزيارة والمبيت يكون من باب النظر في مصلحة المحضون وهو من إطلاقات محكمة .		
(الطعن رقم ٢٢٦ /٢٠١٨- جلسة ١٠ /٣/ ٢٠١٩م) زيارة (حكم – تنفيذ) - الحكم الصادر بالزيارة لا يجيز باستخدام القوة الجبرية من أجل تمكين صاحب الحق بها وليس لها مسوّغ من الشرع أو القانون لأن القوة الجبرية م تترك أثراً سيئاً على نفسية الطفل المحضون.	١٩	٨٥
(الطعن رقم ١٢ /٢٠١٨ جلسة ١٠ /٢/ ٢٠١٩م) زواج زواج (عقد- جماع – أركان - بطلان) - ادعاء الزوج أن زوجته ليست بكرًا بعد أن أقر بمجامعتها جماعًا كاملًا بشكل طبيعي غير سائغ شرعًا وقانونًا؛ لاستيفاء العقد جميع أركانه وشروطه، وعليه لا يجوز له المطالبة ببطلان العقد.	١٨	٨٠
(الطعن رقم ٥٧ /٢٠١٨- جلسة٧ /١٠ /٢٠١٨م) (ن) ١.نفقة نفقة (تقدير – منفق - منازعة)	٦	٣٢

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
- يجب أن يكون تقدير النفقة ملائمًا ومنسجمًا ومتفقًا لجميع معطيات الدعوى من حيث النظر في دخل المنفق، ويجب على المحكمة مخاطبة الجهات المعنية للإفادة عن حالة المنفق المادية إن نازع في مقدار دخله.		
(الطعن رقم ٢ /٢٠١٨- جلسة ٧ /١٠ /٢٠١٨ م) نفقة (طلب – تخفيض – زيادة) - دعاوى النفقة من حيث طلب الإنفاق وتخفيضها أو المطالبة بالزيادة هي من الدعاوى المتجددة التي يجوز النظر فيها كلما استجد أمر بشأنها.	٢	١٩
(الطعن رقم ٤٤ /٢٠١٨- جلسة ١٦ /١٢ /٢٠١٨م) نفقة (تقدير - حاجة المنفق عليه – سعة المنفق – نفقة سابقة – مطالبة – أداء – علاقة زوجية) - تقدر النفقة بالنظر الى حاجة المنفق عليه، وأما سعة المنفق فليست مبررًا لإلزامه بالنفقة فوق حاجة المنفق عليه. - تحتسب النفقة السابقة للأولاد من تأريخ المطالبة القضائية بها وليس من تأريخ صدور الحكم الابتدائي. - يكون جواز سفر المحضون بيد الحاضن وذلك لحاجة المحضون الماسة للجواز. - يكون أداء النفقة في الأصل عند قيام العلاقة الزوجية على الزوج.	١٣	٦١
(الطعن رقم ٢٤٣ /٢٠١٨- جلسة ١٤ /٤ /٢٠١٩م)	٢١	٩٤

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
نفقة (مطلقة – متعة) نفقة (سقوط – تقادم) - لا تستحق المطلقة نفقة المتعة إن كان الطلاق بطلب منها؛ لأن نفقة المتعة شرعت في الأصل تطييبًا لخاطرها عندما يحصل الطلاق من الزوج لزوجته دون طلب أو رغبة منها. - لم تنص على سقوط النفقة بالتقادم لأنه حق النفقة لا يسقط بالتقادم، مهما طال به الزمان وفق المادة (٦٨) من قانون الأحوال الشخصية إلا أن القاضي لا يقضي بها إلا لستة أشهر فقط على المطالبة القضائية. (الطعن رقم ٢٠١٨/٧٥- جلسة ٢٠١٩/١/٦م)	١٥	٦٨

الفهرس الهجائي
لمبادئ الدوائر المدنية
(أ . ب . ج)

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(أ) إثبات- إجراءات أولاً- إثبات إثبات (عبء الإثبات – مستأجر – أمين) - لا يطالب مستأجر سيارة تم الإبلاغ عن سرقتها بعبء إثبات المحافظة على المركبة لأنه أمين عليها .		
(الطعن رقم ٣٢٩/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ٨/ ١٠/ ٢٠١٨م) إثبات (مدع – مدعى عليه) - من ادعى تملكا عن طريق الشراء أو القياض، أو نحوه من أنواع الشراء، أو بقضاء في دين أو بصداق أو أرش أو إجارة، ونحو ذلك مما هو معاوضة وادعى آخر تملكه بالهبة، أو صدقة ونحوها من أنواع الهبة، أو إرث أو غيره مما ليس بمعاوضة فالمدعي من يدعي ما فيه معاوضة.	٢	١٢٦
(الطعن ١٣٤٥/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ٨/ ٤/ ٢٠١٩م) ثانياً- إجراءات إعلان- إقرار – محرر- خبرة فنية- - معاينة – يمين حاسمة- اختصاص- التماس إعادة النظر – استرداد – استئناف- حكم (أحكام)- تزوير- تنفيذ- دعوى ١- إعلان إعلان (حضور – الغاية) - حضور المدعى عليه يغني عن صحة إعلانه لأنّ الغاية من	٣٦	٢٦٤

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
الإعلان هي وصول العلم بالدعوى، وقد وصل ذلك العلم بحضور المدعى عليه. (الطعن رقم ٧٨٠/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ٨/ ١٠/ ٢٠١٨م) **٢- إقرار** **إثبات (إقرار – إنكار)** - لا إنكار بعد إقرار لأنّ الإنكار الذي حصل في الدعوى بعد وجود إقرار في دعوى أخرى إنكار غير معتبر. (الطعن رقم ٧٨٠/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ٨/ ١٠/ ٢٠١٨م) **٣- محرر** **محرر عرفي (توقيع - بياض)** - الورقة الموقعة على بياض إذا كتب في ذلك البياض الذي فوق ذلك التوقيع بيانات تصرف قانوني معين كعقد أو إقرار تصبح كأي ورقة أخرى كتبت ثم وقعت ولها حجية الورقة العرفية في الإثبات إلا أن المدين يمكنه إثبات أن ما كتب لم يكن هو المتفق عليه وذلك طبقا للقواعد العامة سواء بالكتابة أم بشهادة الشهود أم بالقرائن إذا كان هناك مبدأ ثبوت وله ذلك أيضا إذا كان هنالك غش أو طرق احتيالية أمكن الحصول بها على تلك الورقة. (الطعن ٣٢١/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ١٩/ ١١/ ٢٠١٨م) **محرر (إثبات- – وقائع)** - المحرّر الذي يثبت إقرار الخصم يتسلّمه مبلغًا دون بيان ما يترتب على ذلك من التزام برد المبلغ ودون بيان سبب ذلك	٦ ٦ ١٨	١٣٥ ١٣٥ ١٨٤

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
الالتزام لا يصلح دليلا وإنّ المكتوب في هذا المحرّر أثبت - واقعة الاستلام لا واقعة الالتزام بالرد، والدليل متى طرقه الاحتمال لم يصلح به الاستدلال. (الطعن رقم ١٤٢٣ / ٢٠١٧ / أ- جلسة ١٠ / ١٢ / ٢٠١٨م) ٤- خبرة فنية ومعاينة	٢١	١٩٩
خبرة (تقرير – مناقشة) - عدم مناقشة الحكم لاعتراضات الخصوم الجدية على تقرير الخبير سبب موجب لنقضه لأنه يجب مناقشة تلك الاعتراضات أو ندب خبير آخر إن لم يكن التقرير الأول حاسمًا للنزاع. (الطعن رقم ٦٣ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٨ / ١٠ / ٢٠١٨م)	١	١٢٣
خبرة (شروط) - تقرير الخبرة الذي يصل إلى نتيجة غير قاطعة وليس في التقرير ما يسوغها من واقع خبرته الفنية لا يمكن أن يكون دليلا. أثر ذلك أنّ الحكم المبني على مثل هذا التقرير جدير بالنقض. (الطعن رقم ٣٣٧ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٨ / ١٠ / ٢٠١٨م)	٣	١٢٩
خبرة (خطأ طبي -إثبات - لجنة طبية عليا) - إثبات الخطأ الطبي لا يكون إلا بتقرير صادر من اللجنة العليا للأخطاء الطبية متى قررت اللجنة عدم وجود خطأ طبي واتّجه الحكم إلى إثبات الخطأ فإنّ الحكم جدير بالنقض. (الطعن رقم ٦١٦ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٧ / ١ / ٢٠١٩م)	٢٦	٢١٩

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
خبرة (شروط – رد) - الخبرة الفنية التي تجريها المحكمة لا تقيدها في شيء ولها أن تهملها بالكلية وأن تحكم بما يتعارض معها. شرط ذلك أن تبين الأسباب التي دعتها إلى ذلك وأن تفند رأي الخبير خاصة إذا ما بُني على اعتبارات سائغة. - رد الخبرة الفنية وتجاوزها والتصدي لموضوع الدعوى - لا يكون إلا إذا ظهرت في الدعوى أدلة أغنت عن الخبرة الفنية أو ناقضت ما ورد فيها؛ وهي لوحدها كافية من أجل بناء الحكم. - انحراف الخبير عن المأمورية المنتدب من أجلها وعدم إحاطته بجوانب القضية الفنية التي كلف بدراستها وبيان الرأي الفني فيها لا يصح أن يكون سببا لعدول المحكمة عن قرارها. اللجوء إلى الخبرة الفنية والعزوف عنها لمجرد ما سجلته على تقرير الخبير من نقد طالما أنّ الدعوى لا يتأتى إثباتها إلا بالخبرة الفنية. أثر ذلك أنّه في حال انحراف الخبير عن المأمورية التي نيطت به وعدم استقامة ما قرره في القضية من نتيجة فإنّ للمحكمة أن تندب خبيرا آخر في الدعوى أو تحيلها إلى عدة خبراء لا أن تقضي برفض الدعوى تأسيسًا على عجز المدعي عن إثباتها.		
(الطعن رقم ٢٠١٨/٣٦١ /أ- جلسة ١٥ /١٠ /٢٠١٨م)	١١	١٥٨
خبير (رأي– حجية – محكمة- سلطة) - إن رأي الخبير لا يقيد المحكمة فإن ذلك لا يجعل المحكمة في حل من بيان أسباب عدم اعتمادها لخلاصة ما انتهى إليهالخبير المنتدب سيما إذا كان موضوع الاختبار متعلقاً		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
بمسائل فنية وعلمية تستلزم تكويناً وتخصصاً في الميدان. - إن محكمة الدرجة الثانية لما أعرضت عن استنفاذ سلطتها في تمحيص وقائع الدعوى، ولم تبذل الجهد الكافي للوصول لاستجلاء الحقيقة فإن قضاءها كان - مجانباً للصواب بما يتعين معه الحكم بنقضه.		
(الطعن رقم ٦٦٣ / ٢٠١٨ /ج- جلسة ٧ / ١ / ٢٠١٩م) ٥ - معاينة	٢٠	٤٦٤
- إغفال المحكمة لمعاينة العقار والحدود محل الدعوى في الأحوال التي تكون فيها المعاينة لازمة للتحقق من وقائع الدعوى سبب موجب لنقض الحكم.		
(الطعن ٥٤٠ /٢٠١٨ /أ- جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠١٩م) ٦- يمين حاسمة	٣٢	٢٤٩
يمين حاسمة (توجيه - إشعار) - عدم إشعار المحكمة للمدعي العاجز عن البينة بأنّ له الحق في توجيه اليمين لخصمه إخلال بقواعد الإثبات. أثر ذلك نقض الحكم.		
(الطعن رقم ٢٧٦ /٢٠١٨ /أ- جلسة ١٥ / ١٠ /٢٠١٨م) يمين حاسمة (توجيه- طلب) - اقتضت المادة (٦٧) من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية أنه يجوز لكل من الخصمين في أي حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر.	٩	١٥٠

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
- اغفلت المحكمة مناقشة هذا الطلب ولم تورده بحيثيات حكمها ولم ترد عليه بما يعتبر معه إجحافاً بحق الطاعنين في الدفاع عن مصالحهما موهناً لأسانيد الحكم المطعون فيه وموجباً لنقضه.		
(الطعن ١٤٤٧ / ٢٠١٦ / ج- جلسة ٥ / ١١ / ٢٠١٨م)	٦	٣٨٧
يمين حاسمة (توجيه – امتناع – قاضي- شروط)		
- للقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفاً في توجيهها فإنه يتعين على القاضي بيان وجه التعسف في اليمين وتحديده.		
(الطعن رقم ١٠٤ / ٢٠١٩ / ج- جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠١٩م)	٢٣	٤٨٠
يمين حاسمة (محكمة- رقابة)		
- لئن كانت اليمين الحاسمة ملكاً للخصوم فإن ذلك لا يحول دون المحكمة وإجراء رقابتها عليها في نطاق سلطتها وفق ما تخوله لها مقتضيات المادة (٧٠) من قانون الإثبات التي تجيز لها أن تعدل الصيغة التي يعرضها الخصم بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها .		
(الطعن ٩٤٨ / ٢٠١٨ / ج- جلسة ٢٥ / ٢ / ٢٠١٩م)	٢٦	٥٠٦
٥- اختصاص		
اختصاص (ولائي – إداري)		
- الدعاوى المرفوعة ضدّ وزارة الإسكان للمطالبة بالتعويض عن باقي المساحة التي لم تقم الوزارة بالتعويض عنها أثناء قسمة الأرض وتخطيطها ممّا تختص بنظرها محكمة القضاء الإداري. لأنّ الدعوى مرتبطة بذات		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
القرار الصادر من الجهة الإدارية بتحديد المساحة المعوّض بها.		
(الطعن رقم ٥٦٩ /٢٠١٨/أ- جلسة ١٥ /١٠ /٢٠١٨ م) اختصاص (توزيع الدعاوي - دوائر) - توزيع القضايا بين الدوائر المختلفة من القضاء العادي هو أمر تنظيمي داخلي وهو ليس توزيعا للاختصاص؛ فالاختصاص يكون للمحكمة وليس للدائرة لذا فإن جزاء عدم مراعاة التوزيع بين الدوائر لا يكون بعدم الاختصاص؛ لأن الدوائر المختصة بنوع معين من القضايا في المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية إنما تباشر ولايتها النوعية تأسيسا على تنظيم داخلي إداري ومن ثم لا يجوز الطعن في قضائها بعدم الاختصاص النوعي. أثر ذلك أنّ النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لصدوره من دائرة مدنية رغم أن الدعوى ذات طبيعة تجارية يكون على غير أساس يتعين رده خاصة أن عدم سداد الرسم أو رسم كامل لا يرتب البطلان.	١٢	١٦٤
(الطعن رقم ٤٥٩ /٢٠١٨/أ- جلسة ٥ /١١ /٢٠١٨م اختصاص – ولائي - لا قضاء للمحكمة العليا في طعن سابق في ذات الدعوى بإحالة الدعوى إلى هيئة مغايرة بالمحكمة الابتدائية يتضمن قضاءً بالاختصاص الولائي للمحكمة المحال إليها. أثر ذلك عدم سداد الطعن بسبب عدم الاختصاص الولائي لتلك المحكمة في طعن لاحق.	١٥	١٧٤
(الطعن رقم ١١٨٨ /٢٠١٨/أ- جلسة ١٨ /٣ /٢٠١٩م)	٣٥	٢٦٠

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
اختصاص (نوعي – شرعي) - لدائرة المحكمة الشرعية اختصاص نوعي بالدعاوى الشرعية، وإن قضاء الدائرة المدنية في طلب شرعي جديرٌ بالنقض لصدوره مخالفًا لقواعد الاختصاص. (الطعن رقم ٦٩ / ٢٠١٩ / أ- جلسة ٢٩ / ٤ / ٢٠١٩م)	٣٩	٢٧٩
اختصاص (دفع) - إن الدفع باختصاص الدائرة التجارية لامتلاك المطعون ضده شركة خاصة في التصوير لا يستقيم قانوناً ؛ لأنه لا شيء يمنعه قانوناً من القيام بنشاط يتعلق بشخصه وتعين رد الدفع بعدم الاختصاص. - فعدم منع المطعون ضده لها من إعادة عرض الصور لاحقاً خلال فترة إعادة عرضها طيلة ستة أشهر يعد موافقة ضمنية على ذلك وهو ما يؤكد عدم حصول الطاعنة على إذن كتابي بإعادة عرضها ببرامجها وبالتالي ، يعد ذلك من قبيل التعدي على حقوق المؤلف. - استعانت المحكمة بأهل الاختصاص واستخلصت مدى جسامة هذا الضرر، وقدرت التعويض حسبما رأته مناسباً بما لها من حق في الاجتهاد ، ولم تدل الطاعنة بما يعارض ذلك بصفة جدية ملموسة بما يجعل طعنها حري الرفض. (الطعن رقم ١١٧٥ / ٢٠١٧ / ج- جلسة ١٧ / ١٢ / ٢٠١٨م) ٨- استرداد	١٥	٤٤٠
استرداد (دعوى – تنفيذ - جزائي) - دعوى الاسترداد المنظورة من قبل القضاء المدني العادي		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
تكون في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه جزائيًا بحيث إنّه إذا قام نزاع من غيره بشأن تلك الأموال فإنّ الأمر يُرفع إلى المحكمة المدنية المختصة طبقا للإجراءات المقررة. - طالما كان الشخص الذي يدّعي ملكية الأموال المنفذ عليها غير الشخص المحكوم عليه فإنّه لا تنطبق عليه المواد من (٣١٢ إلى ٣١٥) من قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بإشكالات التنفيذ، وإنما تنطبق المادة (٣١٦) من ذات القانون. ويجب أن تكون المحكمة المختصة هي المدنية لصريح النص وترفع دعوى الاسترداد إليها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى عملا بالنص المشار إليه وما استقر عليه الرأي لدى جمهور فقهاء القانون.		
(الطعن رقم ١٥٥ / ٢٠١٩ / أ- جلسة ٦ / ٥ / ٢٠١٩م)	٤٠	٢٨٣
٩- التماس إعادة نظر		
التماس إعادة نظر (غش – تعريف) - المقصود بالغش الوارد في الفقرة الأولى من المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية هو العمل الاحتيالي المخالف للنزاهة الذي يكون من شأنه تضليل المحكمة، وإقامة المدعي دعويين عن ذات ليس من الغش الذي يكون من شأنه تضليل العدالة.		
(الطعن رقم ١٧٩٧ / ٢٠١٧ / أ- جلسة ٢٤ / ١٢ / ٢٠١٨م)	٢٤	٢١٠
١٠- استئناف		
استئناف (تحقيق) - محكمة الاستئناف غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
إحالة الدعوى للتحقيق بشهادة الشهود طالما أنّ محكمة أول درجة قد استمعت إلى الشهود وكانت شهادتهم جلية واضحة.		
(الطعن رقم ٩٢ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ١٥ / ١٠ / ٢٠١٨م) استئناف (صحيفة – أسباب - بطلان) - خلو صحيفة الاستئناف من أسباب الاستئناف يعني بطلانها.	٧	١٤١
(الطعن رقم ٨٣١ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٨ / ١٠ / ٢٠١٨م) استئناف (شطب – إعلان – كأن لم يكن) - شطب المحكمة للدعوى بعد إعادتها إليها من المحكمة العليا دون إعلان الخصم بالإعادة إجراء غير صحيح. أثر ذلك أنّ مرور ستين يومًا على الدعوى بعد الشطب لا يرتّب اعتبار الدعوى كأن لم تكن؛ علة ذلك أنّ ما بني على إجراء باطل فهو باطل مثله.	٧	١٣٨
(الطعن رقم ١٨٢٣ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ١٥ / ١٠ / ٢٠١٨م) ١١ ـ حكم (أحكام) أحكام (إجراءات – طعن- شروط) – حكم (رفض- طعن) - لا تقبل الأحكام التي تصدر أثناء نظر الدعوى وتلك التي لا تنتهي بها الخصومة الطعن إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها. - الحكم الصادر برفض الدعوى بحالتها فبالتالي فإنه يكون قضاءً غير مُنهٍ للخصومة فمن ثم يندرج تحت الأحكام	١٤	١٧٠

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
السالف ذكرها والتي لا يجوز الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة.		
(الطعن رقم ٨٥١ /٢٠١٧ /ب- جلسة ١١ /١١ /٢٠١٨م) حكم (حجية- سبق فصل – وحدة الخصوم) - الدفع بسابقة الفصل يشترط فيه أن يكون خصوم الدعوى مختصمين في الدعوى السابقة.	٥	٣١٨
(الطعن رقم ١٣٧١ / ٢٠١٧ /أ- جلسة ١٩ /١١ /٢٠١٨م) حكم (جزائي- براءة – أثره – دعوى مدنية) - لئن كان الحكم بالبراءة جزائياً لا يمنع من قيام المسؤولية مدنياً ولا يقيد القاضي المدني إلا أنه بالرجوع إلى الحكم الجزائي الاستئنافي يتضح أنه برأ الطاعنين من جريمة الاحتيال ومن استلام أية مبالغ من المطعون ضده ولا علم لهم بما قام به صاحب الشركة وأنه هو الذي أعد العقود؛ واستولى على الأموال واستفاد منها .	٢٠	١٩٢
(الطعن رقم ٢٣ /٢٠١٨ /ج- جلسة ١١ /١ /٢٠١٩م) حكم جزائي(مطابة مدنية- تنازل) - إن التنازل عن المطالبة المدنية أمام المحكمة الجزائية لا يسقط الحق في المطالبة أمام المحكمة المدنية المختصة طالما لم يكن التنازل المشار إليه صريحاً في عدم الرغبة في المطالبة بأي حق نهائياً وقد اجازت المادة (٢٣) إجراءات جزائية للمدعي بالحق المدني أن يتنازل عن دعواه أمام المحكمة التي تنظر الدعوى العمومية ويقيمها أمام المحكمة المدنية المختصة .	٢١	٤٧١
(الطعن رقم ١٠٠٨ /٢٠١٨ /ج- جلسة ١٨ /٣ /٢٠١٤م)	٢٧	٥١٢

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
حكم (قانون – مخالفة – بيان) - عدم بيان أوجه مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون تفسيراً أو تأويلاً والاقتصار على سرد وقائع الدعوى يجعل الطعن مجرد مجادلة موضوعية ما دام لم يقع طرح الجانب القانوني المعتمد في الحكم المطعون فيه وأوجه المخالفات القانونية المؤاخذة عليه ومناقشتها وأضحى الطعن والحالة ما ذكر بغيرذي سند قانوني ومختل المبنى وحرياً بالرفض.		
(الطعن رقم ١٧٥٢ / ٢٠١٧ / ج- جلسة ١٠ / ١٢ / ٢٠١٨م)	١٣	٤٢٩
حكم (مسودة – توقيع) - كون مسودة الحكم المستأنف موقعة من قاضيين دون القاضي الثالث سبب لنقض الحكم دون التفات إلى موضوعه لأنّ القانون اشترط توقيع كافة الأعضاء على المسودة وقت النطق بالحكم.		
(الطعن رقم ٥٧٥ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ١٩ / ١١ / ٢٠١٨م)	١٩	١٨٩
حكم(يمين حاسمة- طعن – جواز) - انبناء الحكم الابتدائي على اليمين الحاسمة الموجهة من الطاعن إلى المطعون ضدهما – المؤداه منها – لا يحول بين الطاعن والإستئناف . - لئن انبنى الحكم الابتدائي على اليمين الحاسمة التي وجهها الطاعن على المطعون ضدهما والذين أدياها فإن ذلك لا يحول دون حق الطاعن في الطعن بالاستئناف. - قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف فإنها استحدثت		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
مانعاً لم يرد به القانون مخالفة بذلك مقتضيات المادة (٢١١) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية مما أورث حكمها خرقاً للقانون موجباً لنقضه.		
(الطعن ١٣٢٩ /٢٠١٨م/ج -جلسة ٢٢ /٤ /٢٠١٩م) ١٢- تزوير تزوير (سند عرفي- عيوب- محكمة – تقدير) - إن المنازعة التي أثارها الطاعن بخصوص تزوير الكتاب العرفي لا تكتسي صبغة جدية إذ إن ما يعتبره الطاعن تزويراً وهو الفارق في المسافة بين الكتابة وبين توقيعه هو أمر لا يعدو أن يكون إلا مجرد عيب مادي في ترك فراغ بالكتب. - للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشير وغيرذلك من العيوب المادية في المحرر من إسقاط قيمته في الإثبات أو إنقاصها.	٣١	٥٣٤
(الطعن رقم ٦٧٤ /٢٠١٨ /ج- جلسة ٢٤ /١٢ /٢٠١٨م) ١٣- تنفيذ تنفيذ (إجراء – قاض التنفيذ) - الاتفاق الذي حصل أمام قاضي التنفيذ يمكن إبطاله بدعوى موضوعية. أثر ذلك أنّ الدفع بسبق الفصل بسبب وجود هذا الاتفاق دفع غيرسديد.	١٦	٤٤٥
(الطعن رقم ٦٢٥ /٢٠١٨ /أ- جلسة ٨ /١٠ /٢٠١٨م) تنفيذ – (طعن – أمر حبس – تظلم) - قرارات محكمة الاستئناف في التظلم على أوامر الحبس	٥	١٣٢

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
الصادرة من قاضي التنفيذ نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة العليا.		
(الطعن ٣/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ١٩/ ١١/ ٢٠١٨م)	١٧	١٨٢
تنفيذ (منازعة – موضوعية – قاضي التنفيذ)		
- لقاضي التنفيذ في المنازعات ية أن يتصدى لأصل الحق المتعلق بالتنفيذ فهو بمنزلة محكمة موضوع يسري عليه ما يسري على محكمة		
- من قواعد ومبادئ وأحكام ويجوز بالتالي إجراء المعاينات وإحالة الدعوى للتحقيق وندب الخبراء واستجواب الخصوم إلى آخر ما يشرع من إجراءات.		
(الطعن رقم ٢٢٥/ ٢٠١٩/ أ- جلسة ١٧/ ٦٢٠١٩م)	٤١	٢٨٧
تنفيذ (قاضي- اشكال – تأويل حكم- اختصاص)		
- المستقر عليه فقهاً وقضاء أن القرار الذي يصدره قاضي التنفيذ في مادة الإشكالات المتعلقة بالتنفيذ له طبيعة قضائية ولا يعتبر من قبيل القرارات الولائية ذلك أنه صادر في خصومة وغايته وضع حدًا للنزاع بتحقيق تنفيذ الحكم فيترتب عن ذلك أنه لا يتسنى لقاضي التنفيذ الرجوع في قراره وما على الخصم الذي له مصلحة إلا الطعن في الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً.		
- إن قاضي التنفيذ لما اعتبر أنه لا ضرر يلحق المطعون ضدهما من جزء الجسر المساوي للأرض فإنه تجاوز حدود ما خصه المشرع بالنظر فيه وتولى تفسير وتأويل منطوق الحكم حال أن ذلك المر يخرج عن صلاحياته ويبقى من علائق المحكمة التي أصدرت الحكم.		
(الطعن رقم ١٣٥٥/ ٢٠١٧/ ج- جلسة ٨/ ١٠/ ٢٠١٨م)	١	٣٦٣

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
تنفيذ (رهن – دائن – سلطة) - يبقى للدائن المرتهن حق تتبع العقار المرهون في يد أي حائز له لاستيفاء حقه منه قبل الدائنين العاديين وطبق مرتبتها وفقاً لما تجيزه أحاكم المادة (١٠٣٨) وما بعدها من قانون المعاملات المدنية .		
(الطعن ٨٤٥ /٢٠١٨م/ ج - جلسة ٣٠/٦/٢٠١٩م)	٣٣	٥٤٩
٤ - دعوى		
دعوى (إحالة- محكمة شرعية- وكالة ـــ آثار) - إن إحالة الدعوى من الدائرة الشرعية إلى الدائرة المدنية لا تعد امتداداً للدعوى الأولى، ولا يستنتج منها استمرار تكليف المحامي بنيابة موكله، وإنما أصبح الأمر يتعلق بدعوى مستقلة تقيد برقم مختلف - ويقع اتباع الإجراءات القانونية بخصوص الإعلان بشأنها من جديد، ويقدم اثناءها المحامون سندات تواكيلهم، ولا يكتفي بما سبق أن أدلوا به من تواكيل بمناسبة نظر الدعوى .		
(الطعن رقم ٢٠١ /٢٠١٨ /ج- جلسة ٢٦/١١/٢٠١٨م)	١١	٤١٩
دعوى (ضمان – عيب خفي – تغرير – تعويض) - إن الحكم المطعون فيه لم يخض في العيب الخفي من النزاع؛ لاستبعاده لدعوى ضمان العيب الخفي بانقضاء المدة المخولة لذلك فضلاً عن أنه حتى في حالة إثبات العيب الخفي فإن ذلك لا يخول للطاعن إلا المطالبة بفسخ العقد للعيب في الرضاء عند التعاقد بالتغرير الصادر عن البائع.		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
- إن البائع غرر به في سبيل إتمام البيع لذلك يكون مخولاً للمشتري طلب الفسخ ولما لم يقم بذلك، واقتصر على طلب التعويض عن الحرمان من استغلال المنزل بإضافة طابق علوي تكون دعواه غير مؤسسة واقعاً وقانوناً في ظل استغلاله للمبيع لعدة سنوات دون ضرر عدا ما يدعيه بشأن عدم إمكانية إضافة بناء علوي بموجب التغرير المخول لطلب فسخ العقد.		
(الطعن رقم ١٥٤٣ / ٢٠١٥ / ج- جلسة ١٠ / ١٢ / ٢٠١٨م)	١٢	٤٢٤
ثالثاً- معاملات مدنية		
(أ)		
١- أفلاج - ٢- أراضي		
١- أفلاج		
أفلاج (استحداث - زراعة - ضرر)		
- أيُّ زيادة في الأراضي التي تسقى من الفلج أو العبث فيها بما يترتب عليه زيادة في نصيبها من الماء المعتاد الذي تسقى به يؤثر سلبا في نصيب الأموال التي تُسقى بعد ذلك بما في ذلك الأوقاف وأموال المساجد ومن لا يملكون أمرهم وهذا لا يجوز بأي حال. أثر ذلك وجوب منع المحكمة لهذه الزيادة أو العبث.		
(الطعن رقم ١٩٥ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٤ / ٢ / ٢٠١٩م)	٣٣	٢٥٢
٢- أرض		
أراضٍ (آثار – محكمة موضوع)		
- تحديد ما إذا كانت الآثار الموجودة على أرض ما تدل على		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
حيازة سابقة على عام ١٩٧٠م أم لا ممّا تستقل بنظره محكمة ما دام أن نظرها كان سائغا ومؤسسا على مقدمة صحيحة. (الطعن رقم ٢٩٥ /٢٠١٨ /أ- جلسة ١٠ /١ /٢٠١٩م) (ت) ١- تعسف تعسف (استعمال الحق - تقاضٍ) - من استعمل حقه استعمالاً مشروعا لا يكون مسؤولا عما ينشأ عن ذلك من الضرر بالغير. - حق التقاضي مكفول للجميع، والالتجاء للقضاء للذود عن الحق الذي يحميه القانون أمر مشروع بشرط ألا يسيء الشخص استعمال حقه في الالتجاء إلى القضاء. أثر ذلك أنّ طلب التعويض عن الضرر الناشئ من الاستعمال المشروع لحق التقاضي مآله الرفض.	٢٧	٢٢٥
(الطعن رقم ١٥٥ /٢٠١٨ /أ- جلسة ١٥ /١٠ /٢٠١٨ م) تعسف (استعمال الحق – تقاضٍ – شروط - مسؤولية) - لا مسؤولية عن الأضرار التي تنشأ عن الاستعمال المشروع للحق. لوصف استعمال الحق بأنّه تعسّف أربعة معايير أولها: توفر قصد التعدي أي أن يكون استعمال الحق بغير قصد إلا الإضرار بالغير، وثانيها: أن تكون المصلحة المرجوة من الفعل غير مشروعة، وثالثها: أن تكون المصلحة منه لا تتناسب مع ما يصيب الغير من الضرر أي أن يكون الذي يترتب على استعمال الحق تحقيق مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب الآخر من ضرر، ورابعها:	٨	١٤٥

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
أن يتجاوز ذلك الاستعمال ما جرى عليه العرف والعادة بين الناس.		
(الطعن رقم ١٥٥ /٢٠١٨ /أ- جلسة ١٥ /١٠ /٢٠١٨م) ٢- تعويض	١٠	١٥٣
تعويض(محكمة – سلطة – زيادة). - تقضي المحكمة بما لها من سلطة خولها لها القانون بزيادة مبلغ التعويض الى عشرة آلاف وخمسمائة ريال عماني وتفصيلها كالآتي: لكسر الأنف عشرون بالمائة ولكسر أربع أسنان عشرون بالمائة وللسحجات المتعددة بحاجب العين اليمنى والجانب الأيسر من الأنف والجانب الأيمن من الذقن والحواف وتمت خياطتها مع ألم حكومة عدل ثلاثين بالمائة؛ ذلك أن الواضح أن سحجات الذقن جروح وليست سحجات لكونها احتاجت إلى خياطة فتلك سبعون بالمائة من الدية الكبرى تقضي بها هذه المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٨٥٩ /٢٠١٧م تدفعه المطعون ضدها.		
(الطعن رقم ١٠١ /٢٠١٨ /ب- جلسة ١١ /١١ /٢٠١٨م)	٢	٣٠٢
تعويض (ضرر- تقدير – أسسس) - لا يعتمد تقدير التعويض الجابر للضرر فقط على بيان الإصابات التي لحقت بالمضرور بل يجب تحديد نوعها تحديدًا دقيقًا لأن بهذا التحديد يمكن تقدير التعويض على ضوء قواعد الفقه والشريعة الإسلامية والمتمثلة في المرسوم السلطاني رقم (١١٨ /٢٠٠٨م) وبما رسم بجدول الديات والأروش لكل إصابة حقها المشروع من دية أو أرش		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
فإن لم يكن لها أرش أو دية مقدرة فيعوض عنها حكومة عدل.		
(الطعن رقم ١٥٦٧ /٢٠١٧/ب- جلسة ١١ /١١/ ٢٠١٨م) تعويض(تداخل جراحي - تقدير – المبدأ العام – حكومة عدل) - يختلف التدخل الجراحي في تجبير العظام اختلافا جذريا عن سائر الجروح وذلك أن تجبير العظام يحتاج إلى فتح كامل اللحم وإيضاح العظم ولكن لا يوجد جوف والأصل أن في جرح عملية التثبيت حكم الموضحة أي موضحة العظم ولكن لا بد من معرفة القياس طولا وعرضا - أي قياس الجرح الذي عمل لأجل التجبير، وقياس الموضحة الواحدة ثلاثة سنتي متر طولا وكذا العرض وما زاد فبحسابه يزاد عليه التعويض وما نقص فبحسابه فإن لم يكن ثمة قياس واضح فأقل ما يقال فيه أرش ثلاث موضحات ذلك أن الطبيب يحتاج إلى إدخال المثبت وتثبيته وهذا أقل قدر يمكنه من ذلك أي بقدر تسعة سنتي متر طولا مع عرض ثلاثة على أقل تقدير فذلك قياس ثلاث موضحات فإن كان العرض أو الطول أكثر فبحسابه وهكذا ما لم يؤد التجبير إلى ثقب العظم فإن ثُقِبَ العظمُ ففيه حكم الجائفة؛ لأن به جوفا وهو محل النخاع.	٤	٣١٢
(الطعن رقم ١١٦٣ /٢٠١٨/ب- جلسة ١٦ /١٢/ ٢٠١٨م) تعويض(عمليات جراحية - شمول- استقرار) - يشمل التعويض كافة العمليات الجراحية المرتبطة بالإصابات بحسبان أن هذه العمليات من عناصر الضرر،	٦	٣٢٢

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
ويبين من التقارير الطبية المرفقة أن الطاعن أصيب بكسور عديدة في الوجه ترتب عليها إخضاع الطاعن إلى عمليتين جراحيتين الأولى داخل الفم جراحة مفتوحة لرد الكسور بوساطة تركيب شريحة ومسامير بعظم الوجني الداخلي والفك العلوي والحجاج بكلا الجانبين والعملية الثانية خارج الفم جراحة شق ورأب الجفن الأيمن لإظهار الكسر وتم تعرُّف الكسر وتثبيته بوساطة شريحة ٥ توب ٤ مسامير وجراحة أخرى، كما خضع الطاعن لعمليات جراحية في بقية أجزاء الجسم ومثال لذلك الفتح الجراحي بأسلوب شق منتصف البطن وإجراء استكشاف داخل الزوايا الأربعة بالبطن واستئصال أحشاء الأمعاء الدقيقة وكلها هذه العمليات تكييفها السليم أنها جائفة ولم يتم تعويضها ناهيك عن عمليات الرد والتثبيت لبعض الكسور، كما أخطأ الحكم الطعين في الوصف السليم للكسور العديدة التي لحقت بالطاعن مما كان له أثر مباشرة على التعويض المستحق، كما أنه قرر لبعض الإصابات تعويض أقل مما مستحق، بالإضافة إلى ذلك التفت الحكم المطعون فيه عن الإصابة باسترواح بالجانب الأيمن للصدر على سند من القول إن التقرير الطبي أورد بأنه لا يوجد دليل طبي على وجود استرواح صدري وعلى افتراض صحة ذلك قد ورد في التقرير الطبي الصادر من مستشفى نزوى بتاريخ: ٢٠١٧/٧/٣١م وجود استرواح بالجانب الأيمن للصدر وكرر نفس التقرير في صحيفة أخرى وجود استرواح خفيف بالجانب الأيسر وفضلًا عن ذلك يوجد تقرير آخر صادر من مستشفى النهضة بتاريخ: ٢٠١٧/٨/٩م وكان		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
على المحكمة استجلاء الأمر من الجهات الطبية المختصة ولا سيما أن إصابة استرواح الصدر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتقدير التعويض الجابر للضرر.		
(الطعن ١٨١١ /٢٠١٨ /ب- جلسة ٢٦ /٥ /٢٠١٩م)	١٠	٣٥٤
٣- تأمين تأمين (ملحق حوادث شخصية) - مطالبة شركة التأمين وفقًا لملحق الحوادث الشخصية لا يصح أن تزيد على المبلغ المتفق عليه في وثيقة التأمين، والحكم القاضي بإلزام الشركة بالدية كاملة جدير بالنقض.		
(الطعن رقم ١٥٨٣ /٢٠١٨ /أ- جلسة ١٥ /١٠ /٢٠١٨م)	١٣	١٦٧
تأمينات (انتهاء خدمة – استحقاق - مكافأة) - انتهاء خدمة المؤمن عليه المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية يراد به انتهاؤها بأي سبب من أسباب الانتهاء المقررة بالمادة (٤٣) من قانون العمل. علة ذلك أنّ قانون التأمينات الاجتماعية خلا من نص خاص يعرف انتهاء خدمة المؤمن. أثر ذلك بالنسبة لمكافأة نهاية الخدمة أنّه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق مكافأة نهاية الخدمة شرط ألا تقل مدة اشتراكه في التأمينات عن السنة.		
(الطعن رقم ١٤٨٣ /٢٠١٧ /أ- جلسة ٢٤ /١٢ /٢٠١٨م)	٢٣	٢٠٦

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٤- تقادم **تقادم (قطع- شروط)** - إن قطع أمد التقادم يحصل بكل عمل يقوم به الدائن للتعبير عن المطالبة، وإن الدعوى الناشئة عن تعمير الذمة لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة وتأسيساً على ذلك اعتماد المحكمة تاريخ تحرير المستند المدلى به من الطاعن وبصرف النظر عن إقرار المطعون ضده بمضمونه أو إنكاره له يكون وجيهاً قانوناً وقد عللت قضاءها تعليلاً سليم المبنى وفق أحكام قانون المعاملات المدنية وتحديداً المواد (٥، ٣٤٠) منه. (الطعن رقم ٨٤٣ / ٢٠١٨ /ج- جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠١٩م)	٢٢	٤٧٦
(د) **١- دية** **دية (امرأة – حكومة عدل)** - الدية الشرعية للأنثى نصف دية الرجل؛ وذلك فيما نص عليه بصريح اللفظ في أحاديث الديات والأروش مع اعتبار مالم ينص عليه حكومة عدل غير مقيد بقدر معين سوى كونه جابرا للضرر وبقدر ذلك الضرر وبتقدير العدول العارفين بأحكام الديات والأروش كما هو معلوم في محله. (الطعن رقم ١٥٦٠ / ٢٠١٨ /ب- جلسة ٢٦ / ٥ / ٢٠١٩م)	٩	٣٤٨

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
حيازة (ملكية – سبب صحيح) - أصابت المحكمة صحيح القانون لما استندت في قضائها إلى أحكام الحيازة باعتبارها سبباً من أسباب اكتساب الملكية وفقاً لمقتضيات المادة (٩٣١) من قانون المعاملات المدنية. (الطعن ١٤٥٨ /٢٠١٧م / ج- جلسة ٣٠/٦/٢٠١٩م)	٣٥	٥٥٩
(ش) ١- شخص اعتباري شخص اعتباري عام (الهيئة العامة للكهرباء والمياه- مؤسسة عامة – تقادم) - تعدُّ الهيئة العامة والكهرباء والمياه هيئة عامة تتقادم حقوقها المالية قبل الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة بانقضاء سبع سنوات ميلادية طبق أحكام المادة(٤٣) من القانون المالي الصادر بمقتضى المرسوم السلطاني رقم(٤٧/١٩٩٨م) المؤرخ في ٢٦/٧/١٩٩٨م والذي يعتبر نصاً قانونياً خاصاً ينطبق على واقعات الدعوى الماثلة دون أحكام المادة(١٨٥) من قانون المعاملات المدنية وأحكام المادة(١٦) من قانون تأمين المركبات. (الطعن رقم ١٨١٩ / ٢٠١٧ /ج- جلسة ١٠/١٢/٢٠١٨م)	١٤	٤٣٣
٢ ـ شفعة - لا تثبت الشفعة إلا بعد قيام السبب الموجب لها. ولذلك فيشترط في التنازل المسقط لحق الشفعة أن يحصل بعد وقوع البيع لأنه لا يسقط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
بعد ثبوت البيع لمجرد عرض المبيع عليه قبل البيع وتقريره بعدم الرغبة في الشراء. (الطعن رقم ٩٢ / ٢٠١٨ /أ- جلسة ١٥ / ١٠ /٢٠١٨م) (ص) ١ ـ صورة صورة (نشر- إجازة- تعويض- تقدير) - ثبوت ارتكاب الطاعن للخطأ المتمثل في قيامه بنشر وترويج صورة المطعون ضده دون الحصول على إذنه أو موافقته بما يعتبر اعتداء على أحد أهم حقوقه الشخصية الملتصقة بذاته وهو الحق في حماية صورته الذاتية وقد نجم عن هذا التعدي ضرر مباشر أصاب المطعون ضده نتيجة المس من حرمة المعطيات الشخصية المتعلقة به سيما وأنه يعيش في وسط محافظ. - القضاء مجدداً بالنزول بالمبلغ المحكوم به إلى ما يتناسب وحقيقة الضرر الذي أصاب المطعون ضده والتي ترى المحكمة تقديره بمبلغ	٧	١٤١
(الطعن رقم ٦٠١ / ٢٠١٨ /ج- جلسة ٢٤ / ١٢ /٢٠١٨م) صندوق مساعدة المصابين (تعويض – شروط) - حصر المشرع حالات التعويض من صندوق مساعدة المصابين في حالة واحدة وهي عند عجز شركة ..... بالتزاماتها فإنها جانبت الصواب وخالفت مقتضيات	١٧	٤٤٩

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
المرسوم رقم (٣٤ / ١٩٩٤) مما أورث حكمها خرقاً للقانون موجباً لنقضه.		
(الطعن ١٤٧٧ /٢٠١٧م / ج- جلسة ٣٠/٦/٢٠١٩م)	٣٦	٥٦٧
(ض)		
١- ضرر		
ضرر(إثبات- القاعدة- ضرر بالمباشرة- ضرر بالتسبب) - لا يختلف الفقه الإسلامي عن القانون الوضعي في أن القانون لا يلقي على المضرور من عبء إثبات سوى أن الضرر وقع بفعل الشيء ليفترض الخطأ في جانب المدعى عليه، والفقه الإسلامي يؤسس هذه المسؤولية على قاعدة فقهية هي (المباشر ضامن وإن لم يتعمد أو يتعد) وتطبيقًا لهذه القاعدة فإن من يباشر الفعل ضامن له دون حاجة إلى إثبات تعمده ارتكاب الفعل أو تعديه، ذلك أن المباشرة فعل إيجابي يحدث الضرر بمجرد اتصال الآلة بالشيء وتحقق رابطة السببية بين الفعل المباشر والضرر إذا كان الفعل هو الذي أحدث الضرر ومن ثم يكون عبء الإثبات على المدعى عليه المباشر لنفي هذه المسؤولية خلافًا للقاعدة العامة في الإثبات البينة على المدعي ولا يكلف المضرور إثبات الخطأ إلا في حالة حدوث الضرر بالتسبب ومعنى هذا يتعين على المدعى عليه أن يثبت أن الضرر قد وقع إما بسبب أجنبي أو بخطأ الغير أو القوة القاهرة.		
(الطعن رقم ٤١١ /٢٠١٨ /ب- جلسة ١١ /٢٠١٨م)	٣	٣٠٦

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
ضرر(تمحيص- وجه- تعويض) - لم يلتزم الحكم المطعون فيه بتمحيص الأضرار التي لحقت المضرور ولا من تقدير التعويض للأضرار التي تعرض لها الوجه الذي يعد أشرف عضو في الإنسان وعلى ذلك الأساس فإن تعويض إصاباته تكون ضعف إصابات باقي الجسم.		
(الطعن رقم ٩٨٣ / ٢٠١٨ / ب- جلسة ٢١ / ٤ / ٢٠١٩م)	٨	٣٤٠
ضرر (معنوي- تعويض- تقدير) – طبيب(مسؤولية) - إن الضرر المشتكي منه معنوي بالأساس لتركيب عدسة لونها مختلف عن العين الأخرى السليمة دون أخذ موافقته على ذلك ما سبب له ضرراً جسيماً ، وهو ما أقرته محكمة الحكم المطعون فيه باعتبار ذلك من مشمولاتها ولا علاقة له بنجاح العملية الجراحية فنياً باتباع أصول المهنة والقواعد الواجبة تقنياً في ظل عدم أخذ موافقة الطاعن على تركيب عدسة لونها مختلف عن لون عينه الأخرى، وهو في حد ذاته خطأ لم تنفه المطعون ضدها وإن اعتبرته لا يشكل خطأ عن غيرصواب. - لئن كان تقدير عناصر الضرر من مشمولات محكمة فإن ذلك مشروط بحسن التعليل وبيان كافة أوجه الضرر وهو ما افتقد إليه الحكم المطعون فيه وتوجب تبعاً لذلك النقض والإحالة.		
(الطعن رقم ١٤٨٧ / ٢٠١٧ / ج- جلسة ٨ / ١٠ / ٢٠١٨م)	٢	٣٦٧
ضرر (تغيير إطارات- إتلاف- مسؤولية- تعويض) - يتحمل من تسبب في تغيير الإطارات إتلافها كما أن واجب الحفظ يحمل على من كانت تحت يده ومسؤوليته وقد سعى		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
المطعون ضده إلى تدارك ذلك بتغيير الإطارات وإرجاع المركبة إلى داخل الورشة ثم المطالبة بإلزام الطاعن بغرامة تأخير يومية وكان على هذا الأخير تسلُّمها بعد إعادة صبغها وتغيير إطاراتها بما يخول تحريكها مع الاحتفاظ بكامل حقوقه في المطالبة.		
(الطعن١٧٣٨ /٢٠١٧ /ج- جلسة ١٥ /١٠ /٢٠١٨م)	٣	٣٧١
ضرر (إثبات)		
- استعانت المحكمة بأهل الاختصاص واستخلصت مدى جسامة هذا الضرر، وقدرت التعويض حسبما رأته مناسباً بما لها من حق في الاجتهاد ، ولم تدل الطاعنة بما يعارض ذلك بصفة جدية ملموسة بما يجعل طعنها حري الرفض.		
(الطعن رقم ١١٧٥ /٢٠١٧ /ج- جلسة ١٧ /١٢ /٢٠١٨م)	١٥	٤٤٠
ضرر (زنا- ولد- تعويض)		
- طالما لم يثبت ارتكاب المطعون ضده لفعل الزنا وطالما لم يثبت نسب الطفلة ..... إليه فإنه لا يسوغ مطالبته بأداء التعويض لانتفاء الفعل الضار في جانبه وانعدام أي علاقة تربطه بالضرر المدعى به من الطاعنة.		
(الطعن رقم ١٠٠٠ /٢٠١٨ /ج- جلسة ٧ /١ /٢٠١٩م)	١٩	٤٥٨
ضرر (إزالة)		
- الضرر مزال إلا أنّه لا يمكن أن يزال الضرر بإيقاع ضرر مثله.		
(الطعن رقم ١٧٥٦ /٢٠١٨م - جلسة ٨ /٤ /٢٠١٩م)	٣٧	٢٦٩

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
ضرر(مباشرة- تسبيب- شمول- أفراد اسرة- معنوي) - إن الغرم المستحق للمتضرر يختلف مقداره باختلاف سبب المضرة عما إذا كان منشؤه التعدي أو بالتسبب وفي ذلك إيحاء بطرف غير خفي إلى ان الاجتهاد المتروك لقضاة وإن كان مطلقاً من جهة التقدير لكنه مقيد من ناحية التسبيب أي رهين ما يقع إبرازه من العناصر الواقع اعتمادها في الغرض بشرط التقيد بحدود المضرة الناشئة مباشرة عن الفعل الضار أعم من أن يكون خطأ أو تعدياً . - الإصابات اللاحقة بأفراد أسرة الشخص وتعطل مصالحه وعدم تمكنه من القيام بمناسك العمرة وقد أثبت دفع المبلغ المحكوم به كمقدم لا شك في أنه تضررَ معنوياً وكذلك مادياً بما دفعه فعلاً لشركة السفر ولذلك كان قيامه مباشرة على الطاعن له أساس قانوني.	٣٠	٥٢٩
(الطعن رقم ٣٥٠/ ٢٠١٨/ ج- جلسة ٨/ ٤/ ٢٠١٩م) (ط) ١- طبيب طبيب (مسؤولية – خطأ طبي- إثبات) - لئن كانت مسؤولية الطبيب هي بذل العناية الكافية واعتماد المقاييس العلمية المتعارف عليها لدى أهل الاختصاص فإن الهفوات الطبية تقدرها الجهة المختصة المخولة بذلك وعلى المحكمة استنتاج مدى مساهمة الخطأ الطبي في الضرر الحاصل كل ذلك بالاستعانة بأهل الاختصاص إذ ليس للمحكمة عين الخبير في المسائل		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
الفنية والعلمية واجتهادها يكون مقيداً بما تحددها الجهة العلمية المخولة بذلك .		
(الطعن رقم ١٧٥٣ /٢٠١٧ /ج- جلسة ١٢ /١١ /٢٠١٨م)	٧	٣٩٨
٢ ـ طعن		
طعن (ميعاد - إجازة) - ميعاد الطعن أمام المحكمة العليا أربعون (٤٠) يومًا يبدأ حسابها من اليوم التالي لصدور الحكم، واستثناء من ذلك يبدأ حساب الميعاد من اليوم التالي لإعلان المحكوم عليه بالشروط المنصوص عليها في المادة (٢٠٤) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية. - مصادفة آخر يوم من ميعاد الطعن ليوم إجازة رسمية يعني امتداد الميعاد إلى أول يوم عمل.		
(الطعن رقم ٢٣٩ /٢٠١٨ /أ- جلسة ١٩ /١١ /٢٠١٨م)	١٦	١٧٩
(ع)		
١-عقار-٢- عقد-٣- عقد هبة		
١-عقار		
عقار(بيع – آثار – تسجيل) - عدم إمكانية تسجيل العقار باسم المشتري الأجنبي لدى وزارة الإسكان يعني استحالة تنفيذ عقد البيع ويجوز طلب فسخ عقد البيع من قبل المشتري.		
(الطعن رقم ٥٨٥ /٢٠١٨ /أ- جلسة ٧ /١ /٢٠١٩م)	٢٥	٢١٤

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
عقار(بيع - شروط شكلية – سجل عقاري – تسجيل – أركان) - تسجيل بيع العقار لدى أمانة السجل العقاري لا يعد ركنا من أركان عقد بيع العقار أو شرطا من شروط انعقاده أو شكلا خاصا لا يتم العقد إلا به، وإنما هو إجراء استلزمه القانون لتنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار أو الحق العيني إلى المشتري. أثر ذلك أنّه يستوي في بيع العقار أن تكون الملكية قد انتقلت إلى المشتري بالتسجيل أو تراخى في نقلها إلى وقت لاحق.		
(الطعن رقم ٣٩٧/ ٢٠١٨/ أ- جلسة ١٠/ ١/ ٢٠١٩م) ٢-عقد	٢٨	٢٢٨
عقد (صيغة – وعد) - صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد ينعقد بها العقد وعداً ملزماً إذا انصرف الى ذلك قصد المتعاقدين. شرط ذلك أن يكون الوعد قد صدر ممن كان أهلاً للتعاقد متضمنا المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه وكان الدافع للتعاقد مشروعاً. - يجب أن يشتمل الحكم على مصادر ما يثبت صحته من وقائع الدعوى ومصادر الأدلة التي ساقها للقول بثبوت أو نفي هذه الوقائع وفحوى تلك الأدلة ووجه استدلاله بها حتى يتسنى للمحكمة العليا التقرير بصحة ذلك أو عدم صحته وإعمال رقابتها على سداد الحكم وما إذا كانت الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائغة لها أصل ثابت في الأوراق وتتفق مع النتيجة التي انتهى إليها. أثر ذلك أنّه		

الموضـــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
لا تكفي الإشارة إجمالاً لأوراق الدعوى ومستنداتها وإنما يلزم تحديد مصدر الواقعة أو الدليل تحديداً كافياً كما أنه يجب بيان دلالتهما ومؤداها وإلا كان الحكم قاصرا.		
(الطعن رقم ٣٤٧ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠١٩م) عقد (رضا – عيب - احتيال) - الاحتيال الثابت بموجب حكم جزائي والواقع من المشتري عيبٌ من عيوب رضا البائع بالعقد. أثر ذلك بطلان العقد وإعادة المبيع إلى ملك البائع.	٣٠	٢٣٩
(الطعن رقم ٥٣٧ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠١٩م) عقد (فسخ – غبن فاحش – تغرير) - لا يفسخ العقد بالغبن الفاحش المجرد بلا تغرير إلا في مال المحجور ومال الوقف وأموال الدولة.	٣١	٢٤٥
(الطعن رقم ٣٨٩ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٤ / ٢ / ٢٠١٩م) عقد تأمين (رجوع – شروط) - اقتضت المادة (١٥) الفقرة (ج) من القانون المذكور أنه يحق للمؤمن الرجوع بنا اداه إذا كان سائق المركبة سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقته غير حائز اصلاً على رخصة قيادة لنوع - المركبة سارية المفعول بما يجعل حق الرجوع مشروطاً بموافقة صاحب المركبة على قيادتها من قبل من تسبب في الأضرار بالغير ولم يكن حائزاً على رخصة قيادة وهو ما لم تتبعه محكمة الحكم المطعون فيه.	٣٤	٢٥٦
(الطعن رقم ٩٢٨ / ٢٠١٧ / ج- جلسة ٢٩ / ١٠ / ٢٠١٨م)	٤	٣٧٥

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
عقد (التزامات- تنفيذ – انتقال – رد) - إن الطرفين المتعاقدين نفذا في مرحلة أولى اتفاقهما بأن حصل المطعون ضده الأول على قرض بمبلغ الدين لفائدة الطاعن من طرف المطعون ضده الثاني بنك ..... بعد حصوله على ضمانات برهن عقاري والطاعن على علم بذلك وقد استلم المبلغ كاملاً من البنك بموجب شيك باسمه . - اقتضت المادة (١٦١) معاملات مدنية أنه إذا أنشأ العقد حقوقاً والتزامات شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن تلك الحقوق والالتزامات تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه. - طلب استرجاع الأراضي موضوع الرهن لفائدة البنك فهو طلب غير وجيه قانوناً لعدم إثبات سداد كامل القرض والترخيص اللاحق للمطعون ضده الأول بالتصرف في العقارات دون الرجوع إلى الطاعن، وقد انقضت مهلة السداد دون الوفاء بالتزامه. (الطعن رقم ١٠٦٧ /٢٠١٨/ج- جلسة ٥ /١١/ ٢٠١٨م)	٥	٣٧٩
عقد (رضا- تغرير – آثار) - لا جدال في أن التغرير يفسد الرضا ويعدمه اساساً بما يجعل الحكم المطعون فيه لما قضى بفسخ العقد المبرم بين الطاعن ..... والمطعون ضدها ..... قد اعتمد صحيح القانون وفق أحكام المادة (١٠٤) معاملات مدنية التي تعتبر التغرير يسلب العقد لزومه ويجعل للمغرور الحق في طلب فسخه.		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
عقد بيع (فسخ – تسجيل- حجية) - إن فسخ عقد البيع الصادر للمطعون ضده ..... من والدته البيوعات اللاحقة للطاعنين ما لم يثبت سوء نيتهما بكافة وسائل الإثبات فضلاً عن أن إلغاء كافة سندات الملكية دون التعرض إلى عقود البيع التي ترتب عنها إصدار سندات ملكية من الجهة الإدارية المختصة وطبق القانون فيه تقصير في بحث عناصر الدعوى في فرعها الحالي وقد تضمن رد إدارة الإسكان أن إلغاء سندات الملكية يستوجب بالضرورة إلغاء كافة البيوعات وكذلك إلغاء كافة طلبات التقسيم على الأرض وهو ما يشكل ضرراً كبيراً وجسيماً لباقي المشترين . - إن البيوعات الصادرة للطاعنين تم تسجيلها بإدارة السجل العقاري بما يجعلها مبدئيًا حجة على الغير ما لم يثبت سوء النية في جانب المشترين. (الطعن رقم ٥١٣ / ٢٠١٧ / ج- جلسة ١٢ / ١١ / ٢٠١٨م)	٨	٤٠٢
٣- عقد هبة **عقد هبة (أركان- قبض)** - لئن اختلف فقهاء الشريعة الاسلامية حول طبيعة القبض في عقد الهبة بخصوص إن كان ركناً لصحة الهبة أم شرط تمام لنفاذها فإنهم أجمعوا على أن هبة الأب لابنه الصغير لا تحتاج إلى قبض وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض وقد ساير المشرع العماني الإجماع المشار إليه من خلال ما وردت به المادة (٤٤٩) من قانون المعاملات المدنية التي نصت على أنه: "يكفي في الهبة مجرد الإيجاب إذا كان الواهب ولي		

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
الموهوب له أو وصيه والمال الموهوب في حوزته وكذا لو كان الموهوب له صغيراً يقوم الواهب على تربيته". (الطعن رقم ١٨٠٢ /٢٠١٦ /ج- جلسة ١٢ /١١ /٢٠١٨م) ٤-عقد استصناع عقد (استصناع- جواز – بيع مستقبلي) - إن الاستصناع عقد مشروع عند عامة الفقهاء ويتمثل في طلب صناعة شيء مقابل ثمن يتفق عليه بين طرفي العقد ويتم سداده عاجلاً أو آجلاً أو مقسطاً ويقابل العقد المذكور في قانون المعاملات المدنية عقد المقاولة الواردة به مقتضيات المادة (٦٢٦) التي تنص على أن المقاولة عقد يلتزم بمقتضاه المقاول بصنع شيء أو أداء عمل لقاء أجر. - تنص أحكام المادة (١١٨) من قانون المعاملات المدنية على أنه يجوز أن يكون محل العقد شيئاً مستقبلاً إذا عين تعييناً نافياً للجهالة والغرر. (الطعن رقم ١٢٢٦ /٢٠١٨ /ج- جلسة ٤ /٢ /٢٠١٩م) ٥-عقد إيجار عقد إيجار- ملكية – تصرف) - عقد الإيجار الإيجار لا ينزع عن المالك حقه في التصرف بالبيع في ملكه ولا يحول دون الشخص الثالث في شراء المزرعة. (الطعن رقم ١٤٨٦ /٢٠١٨ /ج- جلسة ١٨ /٣ /٢٠١٩م)	٩ ٢٤ ٢٨	٤١١ ٤٨٤ ٥١٦

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(ق) ١- قسمة قسمة (عقار- شروط تنظيمية) - الحكم القاضي بقسمة عقار دون أخذ الشروط التنظيمية من الجهة المختصة جدير بالنقض. (الطعن رقم ٨٠٥ / ٢٠١٨ /أ- جلسة ٢٤ /١٢/ ٢٠١٨م)	٢٢	٢٠٢
(م) مراسلات إلكترونية (وسائل إثبات – شروط) - المراسلات الإلكترونية المرفقة بالملف لا تعد من قبيل الدليل الناقص سيما وأن المطعون ضده لم ينكر صدورها عنه ولم ينف ما تضمنته من إقراره بالمديونية. (الطعن ١٦٣٠ /٢٠١٨م / ج- جلسة ٣٠ /٦/ ٢٠١٩م)	٣٧	٥٧٢
١ ـ محامٍ محام(جدول- قيد – شروط) - إن محكمة الاستئناف لما قضت بإلغاء القرار المتظلم منه حال أن الشرط الأول للترسيم بجدول المحامين وهو حسن السيرة والسمعة قد انتفى فإنها جانبت الصواب ولم تصب صحيح القانون وتعين لذلك نقض حكمها. (الطعن رقم ١٥٨٧ /٢٠١٨ /ج- جلسة ٨ /٤/ ٢٠١٩م)	٢٩	٥٢٤

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٢- محكمة **محكمة (تقصي- جروح- إصابات)** **- على المحكمة تقصي كل الإصابات والجروح التي لحقت بالطاعن من جراء الحادث وتمحيصها بكل دقة من جميع التقارير الطبية الكاشفة للإصابات والجروح وما آلت إليه تلك الإصابات من فوات نفع وحدوث ضرر سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة؛ لأن التعويض لا يقتصر على الإصابات المباشرة وإنما يمتد إلى ما ترتب عن إصابة من أضرار مرتبطة بها كالعمليات الجراحية والآثار التي ترتبت على هذه الإصابات لأن الطاعن يستحق تعويضًا عن كافة الإصابات سواء نتجت عن الحادث مباشرة أو ترتبت على الإصابات من آثار أو اقتضى التطبيب تسببها كجميع أنواع العمليات التي يحتاج لها المضرور وبعد الإحاطة الشاملة بحقيقة وضبط عناصر الضرر فعندئذ يجب على المحكمة إعطاء كل عنصر من عناصر الضرر حقه المشروع من دية أو أرش أو حكومة عدل بدون زيادة ولا نقصان لأن (الحكم على الشيء فرع من تصوره) وبالنظر الحكم المطعون فيه فإنه لم يلتزم هذا النظر ولعدم تقيد الهيئة المغايرة في محكمة الاستئناف بحكم المحكمة العليا فيما بينه من المسائل القانونية الواضحة مما يجعل الحكم المطعون فيه خالف صحيح القانون طبقًا لمقتضيات المادة (٢٦٠) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية ويتعين نقضه.** **(الطعن ١٤٣٤/ ٢٠١٨/ ب- جلسة ٢٠/ ١/ ٢٠١٩م)** **محكمة استئناف(تأييد – حكم ابتدائي – شروط –**	٧	٣٣٠

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
دفوع- رد) - لئن كان من المقرر قانونًا أن لمحكمة الاستئناف أن تؤيد حكم محكمة أول درجة على أسبابه إلا أن ذلك رهين بأن تكون الأسباب كافية لقضاء الحكم المستأنف وتتضمن جميع دفوع الخصوم التي تم طرحها من أدلة ودفوع أو دفاع سواء جاء هذا الدفاع في المرافعة الشفوية أو المكتوبة ويكون الرد عليها قانونيًا ونابعًا من واقع الدعوى وتتضمن تلك الأسباب الرد على ما رفع عنه الاستئناف. - استقر قضاء هذه المحكمة على أن من أهم واجبات المحكمة هو تمحيص دفاع الخصم وفهم المراد منه ثم إنزال حكم القانون عليه سواء جاء هذا الدفاع بالمرافعة الشفوية أو الكتابية أو بمستند ذلك الخصم على ما تضمنه من دفاع ولا يكفي أن تتصدى المحكمة لدفاع الخصم وإنما يجب ان تتفهم مرماه الجوهري مما يتغير معه وجه الرأي في الدعوى.		
(الطعن ٩٤/ ٢٠١٨/ب- جلسة ١١/ ١١/ ٢٠١٨م)	١	٢٩٣
محكمة درجة ثانية (رفض – إحالة) - لما قضت محكمة الدرجة الثانية بالرفض دون إحالة الدعوى على المحكمة التي اعتبرتها مختصة بالنظر فإن حكمها كان متجافياً ومقتضيات المادة (١١٢) المشار إليها بما يجعله فاقداً للسند القانوني وحرياً بالنقض.		
(الطعن رقم ٦٥٤/ ٢٠١٨ج- جلسة ٢٦/ ١١/ ٢٠١٨م)	١٠	٤١٦

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٣- متبوع **متبوع(طعن- تابع-مسؤولية)** **- يعد المطعون ضده تابعاً للطاعن مادام اقتصرت أعماله على تنفيذ ما عهد به إليه من قبل معاقدتها الطاعن وحينئذ فإن مسؤولية رفع المضرة الناجمة عن الأشغال تكون محمولة على الأخيرة باعتبارها المتبوعة في نطاق ما تقتضيه أحكام المادة (١٩٦) من قانون المعاملات المدنية .**		
(الطعن رقم ٥٠٢ /٢٠١٨ /ج- جلسة ١١ /٢ /٢٠١٩م)	**٢٥**	**٤٩٧**
٤-مسؤولية **مسؤولية (حراسة الشي- الحارس- تعريف)** **- إن المسؤولية الناتجة عن حفظ الشيء تتوفر أن ثبت إن ذلك الشيء تحت إدارة ومراقبة وتصرف صاحبه ولو لم يكن مالكه وليس للقاضي المدني أن يتجاهل ما أثبته القاضي الجزائي بحكمه من حيث مرتكب الفعل الضار وحصول الضرر للمجنى عليه.** **- مسؤولية المطعون ضدهما قائمة على أساس أحكام المادة (١٩٨) معاملات مدنية لحصول الضرر عما هو في حفظهما، وقد تبين أن سبب الضرر من نفس تلك الأشياء ما يقتضي نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم الابتدائي في شأن ما ذكر .**		
(الطعن ١٢٤٠ /٢٠١٨م/ ج- جلسة ٢٠ /٥ /٢٠١٩م)	**٣٢**	**٥٤٢**

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٤- مزروعات **مزروعات (إتلاف- إزالة حدود – تعويض)** **- إتلاف المطعون ضدهما الأول والثاني للمزروعات والأشجار التي كانت بأرضهم والتخريب وإزالة الحدود والمعالم لمزروعاتهم وثابت ذلك بالمخالفات التي حررتها البلدية يوجب التعويض.** **(الطعن ٩٣٨ /٢٠١٨م/ ج- جلسة ٢٤ /١٢ /٢٠١٨م)**	١٨	٤٥٤
٥- ملكية **ملكية (زوجين – الأصل - الاستثناء)** **- الأصل أن المنازل التي يسكنها الزوجان هي للزوج ومن يدعي خلافه فعليه البينة. استثناءً من ذلك أنه يمكن أن يكون للزوجة بين الزوجين من العطايا والهبات، وفي حال الخلاف بين الزوجين في ملكية مسكن الزوجية فإنّه يجب على المحكمة التحقيق في ذلك بمراعاة الخصوصية في قواعد الإثبات في الدعاوى التي بين الزوجين.** **(الطعن رقم ١٣٤٥ /٢٠١٨ /أ- جلسة ٢٢ /٤ /٢٠١٩م)**	٣٨	٢٧٤

الموضـــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(ن) **نقض** **نقض (تعارض – قاعدة فقهية)** - إن من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه وأنه إذا عمل شخص على نقض ما أجراه وتم من جهته با ختياره ورضاه فلا اعتبار لنقضه ونكثه، والحكمة من ذلك لما في عمله من التعارض والمنافاة - بين الشيء الذي تم من قِبَله وبين سعيه الأخير في نقضه، وهذا تدافع بين كلامين متناقضين يمنع استماع الدعوى فيكون سعيه مردوداً عليه وغير معتبر فهناك معارضة للبناء ووجود ضرر في إنشائه وهنا مطالبة بالاشتراك مما يتعين رفض طلبات المدعين التي هي بمعنى الوعد ينعقد بها العقد وعداً ملزماً إذا انصرف الى ذلك قصد المتعاقدين. (الطعن ١٣٣٥ / ٢٠١٨ / أ- جلسة ٢١ / ١ / ٢٠١٩م)	٢٩	٢٣٣

فهرس الفهرسة لمبادئ الدائرة الشرعية والعضل

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
فهرس الفهرس الهجائي لمبادئ دائرة المحكمة الشرعية		
(أ)		
إثبات	١٦	٥٨٢
اثبات- شهادة	١٤	
ثانياً- اختصاص	١٧	٥٨٢
(ح)		
حضانة – حكم - حضور		٥٨٣
أولاً- حضانة		٥٨٣
١- (سكوت – سقوط)	٩	٥٨٣
٢- (أمانة)	١٠	٥٨٣
٣- (مصلحة – سن المحضون)	١١	٥٨٣
٤- (بعد المسافة- اسقاط)	١٢	٥٨٣
٥- زواج- اسقاط	٢٤	٥٨٤
٦- جواز سفر – شهادة ميلاد – ولاية	١٩	٥٨٤
ثانياً- حكم		٥٨٤
١- هيئة- مرافعة- نطق – توقيع- مسودة	٣	٥٨٤
٢- تنفيذ – تظلم – طعن	١٨	٥٨٥
٣- حجية – منطوق- خطأ مادي – بطلان	٢٠	٥٨٥
(خ)		
خلع		٥٨٥
عوض- بطلان	٥	٥٨٥
(د)		
دعوى		٥٨٥
١- وقائع- أدلة- تقدير – نقض	٤	٥٨٥
٢- طعن – نظام عام ميعاد	٢٢	٥٨٦

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٣- تطليق- سبق الفصل	٨	٥٨٦
(ص) أولاً- صلح		٥٨٦
شروط- انعقاد	٧	٥٨٧
ثانياً- صفة		
١- أوقاف- مساجد	٢٣	٥٨٧
٢- حكم صلح- أغفال – اسم	٢٣	٥٨٧
(ع) (عضل)		٥٨٧
١- تخلف – ثبوت	٢٥	٥٨٧
(ز) زيارة- زواج		٥٨٨
أولاً - زيارة		٥٨٨
١- مدة- مصلحة المحضون	١٩	٥٨٨
٢- حكم - تنفيذ	١٨	٥٨٨
ثانياً – زواج		٥٨٨
عقد – جماع- أركان- بطلان	٦	٥٨٨
(ن) نفقة		٥٨٨
١- تقدير – منفق- منازعة	٢	٥٨٨
٢- طلب – تخفيض- زيادة تقدير	١٣	٥٨٩
٣- تقدير – حاجة – سعة – علاقة زوجية	٢١	٥٨٩
٤- مطلقة- متعة- سقوط تقادم	١٥	٥٩٠

فهرس الفهرسة
لمبادئ الدوائر المدنية

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(أ)		
أولاً- إثبات		٥٩٣
١- عبء الاثبات(مستأجر- أمين)	٢	٥٩٣
٢- مدع- مدعى عليه.	٣٦	٥٩٣
٣- إقرار(انكار)	٦	٥٩٤
٤- محرر عرفي(توقيع على بياض)	١٨	٥٩٤
٥- محرر عرفي (إثبات وقائع)	٢١	٥٩٤
٦- خبرة فنية (تقرير- مناقشة)	١	٥٩٥
٧- خبرة فنية (شروط)	٣	٥٩٥
٨- خطأ طبي (إثبات- لجنة عليا)	٢٦	٥٩٥
٩- خبرة فنية (شروط- رد) .	١١	٥٩٦
١٠- حجية (محكمة – سلطة)	٢٠	٥٩٦
١١- معاينة (إغفال)	٣٢	٥٩٧
١٢- يمين حاسمة (توجيه(إشعار- طلب)	٩ + ٦	٥٩٧
١٣- يمين حاسمة (توجيه - امتناع – قاضي- شروط)	٢٣	٥٩٧
ثانيا- إجرات مدنية وتجارية إعلان – اختصاص – التماس إعادة نظر – استرداد – استئناف- حكم- (أحكام) – تزوير- تنفيذ- دعوى . ١-إعلان		٥٩٣
أ- إعلان حضور.	٦	٥٩٣
ب- محكمة (رقابة)	٢٦	٥٩٨

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
١٤- اختصاص		٥٩٨
أ- ولائي- إداري	١٢	٥٩٨
ب- توزيع الدعاوى- دوائر	١٥	٥٩٨
ت- ولائي	٣٥	٥٩٨
ث- نوعي- شرعي	٣٩	٦٠٠
ج- اختصاص(دفع)	١٥	٦٠٠
١٥- استرداد	٤٠	٦٠٠
- دعوى (تنفيذ- جزائي)	٤٠	٦٠٠
١٦- التماس إعادة نظر	٢٤	٦٠١
- غش- تعريف	٢٤	٦٠١
١٧- استئناف	٧	٦٠١
أ- تحقيق	٧	٦٠١
ب- صحيفة (أسباب- بطلان)	٧	٦٠٢
ت- شطب(إعلان- كأن لم يكن)	١٤	٦٠٢
(ت)		
١٨- تزوير	١٦	٦٠٥
- سند عرفي (عيوب- محكمة – تقدير)	١٦	٦٠٥
١٩- تنفيذ	٥	٦٠٥
أ- إجراء(قاضي التنفيذ)	٥	٦٠٥
ب- أمر حبس(طعن- تظلم)	١٧	٦٠٥
ت- منازعة (موضوعية- قاضي التنفيذ)	٤١	٦٠٦
ث- قاضي (اشكال – تأويل حكم- اختصاص.	١	٦٠٦
(ح)		
٢٠- حكم(أحكام)	٥	٦٠٢
أ- طعن (شروط – رفض)	٥	٦٠٢

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
ب- حجية (سبق الفصل- وحدة الخصوم	٢٠	٦٠٣
ت- جزائي (براءة ـــ أثر- دعوى مدنية)	٢١	٦٠٣
ث- جزائي(مطالبة مدنية- تنازل)	٢٧	٦٠٣
ج- قانون(مخالفة- بيان)	١٣	٦٠٤
ح- مسودة(توقيع)	١٩	٦٠٤
٢١- دعوى		٦٠٧
أ- إحالة(محكمة شرعية- وكالو- آثار)	١١	٦٠٧
ب- ضمان(عيب خفي- تغرير- تعويض)	١٢	٦٠٧
ثالثاً- معاملات مدنية		٦٠٨
١- أفلاج- أرض	٣٣	٦٠٨
أ- أفلاج (استحداث- زراعة- ضرر)	٣٣	٦٠٨
ب- أرض (آثار- محكمة)	٢٧	٦٠٨
٢- تعسف		٦٠٩
أ- استعمال الحق(تقاضي)	٨	٦٠٩
ب- استعمال الحق(تقلص- شروط – مسؤولية .	١٠	٦٠٩
٣- تعويض		٦١٠
أ- محكمة(سلطة- زيادة)	٢	٦١٠
ب- ضرر(تقدير – أسس)	٤	٦١٠
ت- تداخل جراحي(تقدير- المبدأ العام- حكومة عدل)	٦	٦١١
ث- عمليات جراحية (شنول- استقرار)	١٠	٦١١
٤- تأمين- تأمينات		٦١٣
أ- ملحق الحوادث الشخصية	١٣	٦١٣
ب- انتهاء الخدمة (استحقاق- مكافأة)	٢٣	٦١٣
٥- تقادم		٦١٤
- قطع التقادم(شروط)	٢٢	٦١٤

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٦- دية	٩	٦١٤
- امرأة (حكومة عدل)	٩	٦١٤
(ش) ٧- شخص - شخص اعتباري (الهيئة العامة للكهرباء)	١٤	٦١٥ ٦١٥
٨- شفعة - شفعة (ثبوت)	٧	٦١٥ ٦١٥
(ص) ٨- صورة - صورة (نشر- إجازة- تعويض- تقدير)	١٧	٦١٦ ٦١٦
(ض) ٢٢- ضرر - إثبات (القاعدة- ضرر بالمباشرة- ضرر بالتسبب).	٣	٦١٧ ٦١٧
ب- تمحيص (وجه- تعويض)	٨	٦١٨
ت- معنوي (تعويض- تقدير – طبيب – مسؤولية)	٢	٦١٨
ث- تغيير إطارات (اتلاف- مسؤولية) .	٣	٦١٨
ج- إثبات	١٥	٦١٩
ح- زنا (ولد – تعويض)	١٩	٦١٩
خ- مباشرة (تسبب- شمول- أفراد الأسرة- معنوي) .	٣٠	٦٢٠
(ط) ٢٣- طبيب - مسؤولية (خطأ طبي – إثبات)	٧	٦٢٠ ٦٢٠

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
٢٤- طعن - ميعاد(إجازة)	١٦	٦٢١ ٦٢١
(ع) عقار- عقد ١- عقار	٢٥	٦٢١ ٦٢١
- بيع(آثار- تسجيل)	٢٥	٦٢١
٢- عقد صيغة- آثار- هبة- استصناع- إيجار	٣٠	٦٢٢ ٦٢٢
عقد (صيغة (وعد)	٣٠	٦٢٢
- رضا (عيب – احتيال)	٣١	٦٢٣
- فسخ(غبن فاحش- تغرير)	٣٤	٦٢٣
- عقد تأمين (رجوع – شروط)	٤	٦٢٣
عقد (التزامات – تنفيذ – انتقال)	٥	٦٢٤
عقد (رضا- تغرير)	٨	٦٢٤
بيع(فسخ -تسجيل-حجية)	٨	٦٢٥
٣- عقد هبة - أركان(قبض)	٩	٦٢٥ ٦٢٥
٤- استصناع - جواز(بيع مستقبلي)	٢٤	٦٢٦ ٦٢٦
٤- عقد إيجار - ملكية (تصرف)	٢٨	٦٢٦
(ق) ١- قسمة - عقار(شروط – تنظيمية)	٢٢	٦٢٧ ٦٢٧

الموضـــــــــــــوع	المبدأ	الصفحة
(م) ١- محام - محام(جدول- قيد – شروط)	٢٩	٦٢٧ ٦٢٧
٢- محكمة - تقصي(جروح – إصابات)	٧	٦٢٨ ٦٢٨
- محكمة درجة ثانية (رفض- إحالة)	١٠	٦٢٩
٣- متبوع - طعن(تابع – مسؤولية)	٢٥	٦٣٠ ٦٣٠
٤- مزروعات - اتلاف (إزالة حدود – تعويض)	١٨	٦٣١ ٦٣١
٥- ملكية - زوجين(الأصل- الاستثناء)	٣٨	٦٣١ ٦٣١
(ن) نقض -نقض(تعويض- قاعدة فقهية)	٢٩	٦٣٢ ٦٢٢